«KIB»: البنوك تتحمل مسؤولية تمويل مختلف شرائح العملاء

كجزء من مشاركته في حملة "لنكن على دراية" التوعوية، التي تأتي تعزيزاً لأهداف برنامجه المجتمعي الرامي إلى نشر الثقافة المصرفية بين جميع أفراد المجتمع، يسعى بنك الكويت الدولي "KIB" إلى زيادة وعي الجمهور بأهم المواضيع المالية وكيفية حماية الأصول من عمليات الغش والاحتيال، إلى جانب توضيح دور القطاع المصرفي بشكل عام والمنتجات المصرفية التي يقدمها بشكل خاص، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعليمات والنصائح ونشرها بشكل دوري عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي.

وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم أهداف الحملة وتوعية أفراد المجتمع، سلط المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد في "KIB"، عثمان توفيقي، الضوء على الحلول التمويلية المتعددة والمختلفة بحسب الغرض من التمويل. وصرح قائلاً: "غالباً ما تحتاج الشركات أو الأفراد إلى تمويل أنشطة محددة أو لقضاء حاجة مالية أو شراء سلعة أو منفعة معينة، ولذلك تقوم البنوك التقليدية والإسلامية أو شركات التسهيلات بتقديم التمويل للعملاء بناءً على طلبهم ورغبتهم مقابل الالتزام بتسديد قيمة التمويل أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً، ويحدد لها تاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق. ولابد هنا من التفريق بين التمويل الإسلامي والاقتراض من البنوك التقليدية.

الصقر: «الغرفة» تسعى لتطوير العلاقات الاقتصادية مع كل دول العالم

استقبل محمد جاسم الصقر – رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس الثلاثاء محمد ايراني – سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى دولة الكويت، وحضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة.

رحب الصقر بسعادة الضيف الكريم، وتم بحث العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وأضاف بأن الغرفة تسعى دوماً نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت وسائر دول العالم، مبيناً أهمية العمل المشترك وزيادة الجهود في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة وضمان الاستقرار في المنطقة.

وبدوره أعرب السفير عن أمله بأن يتم تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، والحث على استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في بلاده، وأن السفارة الإيرانية تبذل ما بوسعها لتذليل المعوقات أمام المستثمرين وزيادة حركة التبادل التجاري وتنظيم الفعاليات الاقتصادية المشتركة.

وفي الختام شكر سعادة السفير الغرفة على ما تقدمه من خدمات لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين الصديقين.

الصقر مستقبلاً سفير إيران

السيولة تقلصت بنسبة 3.7 بالمئة لتصل إلى 40.11 مليون دينار

أسهم البنوك تقود البورصة للهبوط وسط تراجع الزخم الإيجابي

تراجعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، حيث هبط مؤشرها العام 0.58%، وانخفض السوق الأول 0.58%، وتراجع المؤشران الرئيسي، و"رئيسي 50" بنسبة 0.52% و0.93% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة بنحو طفيف نسبته 3.7% لتصل إلى 40.11 مليون دينار مقابل 41.64 مليون دينار ، كما تراجعت أحجام التداول 4.6% لتصل إلى 226.91 مليون سهم مقابل 237.87 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 5.67%، بينما تراجع 4 قطاعات أخرى يتصدرها البنوك بانخفاض معدله 1.19%.

وجاء سهم "الراي" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة مُرتفعاً بنسبة كبيرة بلغت 20%، فيما تصدر سهم "أموال" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 18.08%.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة في البورصة بقيمة 6.61 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.92%، بينما تصدر سهم "البيت" نشاط الكميات بتداول 20.17 مليون سهم مُرتفعاً بنحو 2.17%.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن الزخم الإيجابي في بورصة الكويت تراجع بعد عدة جلسات من الصعود المتفاوت لكن الأجواء تبدو مستقرة ومن غير المستغرب رؤية بعض التذبذبات في السوق.

وأوضح دياب في حديثه لـ"مباشر"، أن المرحلة القادمة سوف تعتمد على معدل التطعيم مع إعطائه لعدد أكبر من السكان في الكويت؛ وذلك سيساعد الحكومة على اتخاذ قرار التخفيف من الإجراءات الاحترازية.

وبين أن تخفيف قيود الإغلاق سيؤدي بطبيعة الحال إلى معاودة فتح الأنشطة التجارية وحركة الملاحة والعودة إلى الحياة تدريجياً لما قبل تفشي فيروس كورونا؛ مما سيكون له الأثر الإيجابي على معظم القطاعات وعودة النتائج الإيجابية مرة أخرى للشركات والبنوك المدرجة في البورصة.

من ناحية أخرى، قال دياب إنه "على الرغم من تراجع أسعار النفط في الآونة الأخيرة بعد وصولها إلى مستويات مرتفعة لكن لا تزال تحافظ على مستويات إغلاق جيدة مقارنة بما كانت عليها السنة الماضية في ظل الجائحة".

يتبنى سياسة الحكومة في دعم التاجر و حماية المستهلك

«الاتحاد الكويتي لتجار الذهب» ينادي بتصحيح الأخطاء و ليس تصيدها

قال " على الاربش " رئيس الاتحاد الكويتى لتجار الذهب و المجوهرات فى اول تصريح له بدورة الاتحاد الجديدة ان امام الاتحاد ملفات كثيرة هامة و متنوعة تتفاوت فى حجمها ونوعها و لكن تتحد فى جوهرها لانها تصب فى تحقيق الاهداف التى يصبوا الاتحاد لتحقيقها فى دورته الجديدة و تتنوع جهات التحدى التى يخوضها الاتحاد بين الجهات الحكومية المتنوعة لوزارة التجارة و بين القوانين و القرارات الحديثة العهد بالاسواق و بين تدريب و توعية التجار على هذه القرارات و تنمية و تطوير الوعى بصفة عامة لتجار السوق بالاضافة الى المهمة الاكبر و هى تنمية و توعية المستهلك ليكون فى جانب الاصلاح و التطوير لخطة التطوير . و الملفات المطروحه امام الاتحاد حاليا كثيرة و متشابكة و حديثها جزوره قديمه و كلها عاجلة و حيويه و منها على سبيل المثال شكوى التجار فى الايام الاخيرة من الحملات التفتيشية لوزارة التجار على محلات الذهب و المجوهرات و التى ينبغى ان يكون الهدف من الحملات تصحيح الاخطاء لانه امر مطلوب و واجب بينما تصيدها فهذا مرفوض خصوصا ان معظم مخالفات التجار تكون اخطاء بشرية عفوية و ليست مقصودة و سببها عدم الوعى بالقرارات الجديدة و عدم التدريب عليها و شرح مضمونها و غير منطقى تسوية مخالفة تبدو بسيطة فى ارتكابها مثل شاشات الاسعار و كتابة المصنعيات مع مخالفات عظمى مثل الغش و التلاعب بالاسعار و الاوزان و القطع الغير مدموغة خصوصا ان الاسواق العربية اعتادت ان يكون راس مال تاجر الذهب و المجوهرات هى سمعته و نزاهته و لخص بعض المقترحات و الحلول لهذه الشكوى فى الاتى :

حصر و اختيار الجهات المخولة بالرقابة و التفتيش على التجار والمحلات وتحديد معايير موضوعية واضحة لاختيار الموظفين المخولين بالضبطية القضائية و يكون لهم تدريب و تاهيل خاص للتعامل مع محلات الذهب و المجوهرات و يكون لهم سلطات محددة وتمكين اصحاب المحلات المخالفين اداريا من المعالجة السريعة لاوضاعهم و تحديد جهات الفصل فى تظلماتهم

واعطاء للاتحاد دور اكبر فى تسوية اوضاع المخالفين من التجار و معالجة مخالفاتهم وتنظيم الاتحاد دورات توعوية للتجار فى كيفية التعامل مع تعليمات الجهات الحكومية بانواعها و تجنب الوقوع فى المخالفات

وذكر رئيس الاتحاد انه من الواجب ان تمارس وزارة التجارة مهامها فى الراقابة و التفتيش على الاسواق خصوصا ان حكومتنا انتهجت وظيفتها الرقابة السابقة و اللاحقة و لكن نعيب عليها فى عدم تحديد الاختصاصات فى معظم الادوار التنفيذية بداية من اسم الجهة الرقابية (المعادن الثمينة – ادارة التفتيش و الراقبة – مكافحة غسل الاموال .....) و تحديد مهمة كل جهة و دورها بجانب تحديد الاختصاصات و المسئوليات ليتفهم التاجر دور كل جهة و طرق التعاون معها كما ان وعى الموظف الحكومى بالمهمة الرقابية و هدفها و طريقة تنفيذها يحقق الهدف منها لتكون وسيلة دعم و بناء و ليس هدم و تدمير

و من جانبه صرح " عبيد المطيرى " نائب الاتحاد ان مهمة تنفيذ اهداف الاتحاد تحدى كبير تم قبوله نظرا لان المهمة تكليف و ليست تشريف و ان الغاية الكبرى بتطوير اسواق الذهب و المجوهرات غاية تهون معاها متاعب و تفاصيل التنفيذ و سيكون الاتحاد زراع وزارة التجارة و الصناعة لتوصيل كل القرارات و القوانين الحكومية لكل تاجر و محل خصوصا ان الاتحاد ينتسب له الاغلبية العظمى من تجار الذهب و المجوهرات بالكويت و على تواصل دائم مع كل اعضائه و ياخذ الاتحاد على عاتقه كل شكاوى التجار و متاعبهم و سيسعى لتنسيق العلاقة بين نشاط التاجر و مهمة الحكومة فى الرقابة عليه و سيكون للجانب التوعوى الدور الاكبر فى مهام الاتحاد خصوصا ان تجار الكويت لا يتعمدون عرقلة الاجراءات الحكومية لكن يعيبهم عدم الفهم الصحيح للمضمون و الهدف و طريقة التنفيذ لمعظم القرارات الاخيرة .

نسعى لخفض أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 30 بالمئة على المستهلك

الهاجري: استثمار «وفرة» في «بيورهارفست» استراتيجي

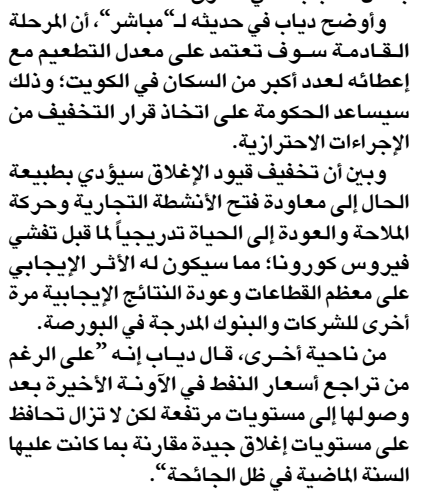

غازي الهاجري

أكد الرئيس التنفيذي لشركة وفرة للاستثمار الدولي غازي الهاجري أن "وفرة" تأتي في طليعة الشركات الاستثمارية بالمنطقة في تعزيز استدامة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الاستثمار في شركة "بيور هارفست" الإماراتية الرائدة في مجال الزراعة باستخدام التقنيات المتطورة والتي تمتلك تكنولوجيا خاصة بها لإنتاج الفواكه والخضروات عن طريق الزراعة الرأسية التي تسمح بمضاعفة الإنتاج مع تقليل كمية المياه المستخدمة.

وذكر الهاجري أن "وفرة" قادت جولة استثمارية العام الماضي بقيمة 20.6 مليون دولار وضخت من جانبها استثمار بقيمة 10 ملايين دولار مما يشكل 20% من قيمة الشركة والذي سيخصص لدعم التوسعات المستقبلية وضمان استمرارية أعمال. "بيور هارفست"

وبين الهاجري بأنه يجري حالياً إصدار صكوك مهيكلة بقيمة 50 مليون دولار للتوسع الإقليمي لإنتاج محاصيل زراعية طازجة وبأسعار مقبولة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، معرباً عن تطلعه إلى العمل مع "بيور هارفست" لتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على موارد المياه وضمان التنوع الاقتصادي عبر إرساء أسس متينة لمستقبل غذائي أكثر استدامة للكويت والمنطقة ككل.

وأضاف الهاجري قائلا: "يشهد النظام الغذائي في منطقة الخليج تحولاً كبيراً نحو اتباع نموذج زراعي يعتمد على التكنولوجيا من أجل تلبية متطلبات السكان للحصول على أغذية عالية الجودة وبأسعار معقولة، من خلال الجمع بين أشعة الشمس المتوافرة بشكل كبير في المنطقة وأنظمة إدارة المناخ الموفرة للطاقة والمياه، وهو ما يمكن المنطقة من تعزيز مكانتها لتصبح واحدة من أفضل الأماكن في العالم لزراعة البساتين وهي نظرية نؤمن بها وأدت ب "وفرة" إلى الاستثمار في بيور هارفست".

ولفت الهاجري إلى أن 90 % من الإنتاج الزراعي يأتي من خارج دول مجلس التعاون وعليه فجزء كبير يدفعه المستهلك من سعر السلعة يذهب لتكلفة الشحن والتي تصل إلى 30% وبالتالي فإن محاولاتنا ترتكز على أن نوفر نفس المنتج بالمنطقة وبالتالي نكون قد وفرنا 30% من سعره على المستهلك.

«التجارة» توقف تراخيص 14 شركة خالفت الإجراءات والقوانين

أوقفت وزارة التجارة والصناعة ترخيص ونشاط 14 شركة ومؤسسة ومكاتب عقارية لم تلتزم بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية وارتكابها مخالفات تجارية وقانونية وفقا لأحكام القانون رقم (2013/106) .

وقالت (التجارة) في بيان صحفي اليوم أن إيقاف ترخيص ونشاط هذه الشركات جاء وفق خطة مرسومة للوقوف على التزام الشركات والمحال في القانون والنظم واللوائح.

وذكرت أن الشركات والمكاتب المخالفة بعضها يعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة إضافة إلى شركات صرافة وعقار ومكاتب عقارية في مواقع موزعة على المحافظات الستة في البلاد.

أضافت أنها رفعت الإيقاف عن 4 شركات ، اثنتان منها للمجوهرات و اثنتان للصرافة بعد أن أزالت أسباب المخالفات المسجلة بحقها.

وأكدت الوزارة مراقبتها المستمرة عبر حملات مفتشيها للأسواق والمحال التجارية مشيرة إلى أنها لن تتوانى في مخالفة أي شركة تحاول تجاوز القانون واللوائح التنظيمية المعمول بها.

خلال منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء

خبراء دوليون يدعون إلى إنشاء مراكز وطنية للأمن السيبراني

لم تكن الحاجة يوما إلى مركز وطني للأمن السيبراني للتصدي للمخاطر السيبرانية خاصة في مرحلة ما بعد الكورونا أكبر مما هي ، هذه هي الرسالة التي سيخلص إليها مجموعة من كبار خبراء الأمن السيبراني العالميين خلال حلقة نقاشية تقام خلال منتدى الحكومة الإلكترونية الثامن (EGOV8) الذي يقام يومي 30 و 31 مارس الحالي تحت شعار، "الحكومة الإلكترونية الشاملة ضرورة ملحة لما بعد الكورونا."

تعتمد الحكومات والقطاع الخاص والأفراد بشكل متزايد على الانترنت والتكنولوجيا الرقمية، وقد جائحة الكورونا إلى تسريع هذا التحول إلى الخدمات عبر الانترنت والعمل من المنزل، ولكن مخاطر الهجمات الإلكترونية تتزايد رغم ذلك، وشهد العام الماضي زيادة كبيرة في الهجمات الإلكترونية بما في ذلك قرصنة اللقاحات، وهجمات انتزاع الفدية العدوانية حيث يرتبط الكثير منها بالوباء، ويقدر الخبراء أن الجرائم السيبرانية العالمية تكلف الآن ما يزيد على 6 تريليون دولار وتنمو بنسبة 15% سنويا.

يتحدث خلال الحلقة النقاشية كل من الجنرال المتقاعد كيث ألكسندر، الذي قاد وكالة الأمن القومي الأمريكية، وأسس القيادة السيبرانية للولايات المتحدة (US CYBERCOMMAND)، وهو المؤسس والرئيس التنفيذي المشارك لشركة IronNet Cybersecurity؛ كما يشارك الدكتور هنري بيرسون، سفير الأمن السيبراني لحكومة المملكة البريطانية المتحدة؛ وسيتحدث أيضا في الحلقة النقاشية السيد كونراد برنس، وهوالنائب السابق لرئيس وكالة الانترنت البريطانية GCHQ، ويشغل حاليا مستشار أول للاستخبارات التطبيقية في احد اكبر الشركات الرائدة عالميا بمجال الأمن السيبراني، وترأس الحلقة النقاشية المهندسة ليالي عبد الله المنصوري، مدير إدارة أمن المعلومات والاستجابة للطوارئ في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (سيترا)، وسوف تركز المناقشات على أسباب حاجة الدول إلى وتهاجم من خلال مجموعات مختلفة على مدى فترات طويلة من الزمن، والدفاع الجماعي المنسق هو السبيل الوحيد للحصول على استشراف أفضل للهجمات، وتفعيل العمل الدفاعي بشكل أسرع".

وسوف يستعرض المتحدثون استناداً إلى تجربة العديد من الدول حول العالم المشهد المتعلق بالتهديدات السيبرانية بعد جائحة الكورونا، وكيفية تطوير استجابة وطنية منسقة للتصدي لهذا التهديد المتزايد.

وبدوره قال كونراد برنس، "تعتمد الحكومات والمجتمعات بشكل متزايد على الحلول الرقمية. ولكن حوادث سيبرانية مثل SolarWinds أظهرت مدى ضعفنا أمام الهجمات الإلكترونية. ويتعين على الدول أن تتخذ نهجا منسقا، يركز على مركز واحد يفهم التهديد السيبراني ويقود الاستجابة الوطنية، وبدون ذلك، ستكون البلدان ومواطنوها عرضة بشكل متزايد للجهات التي تهدد بالخطر، بما في ذلك الدول القومية المعادية، التي تسعى إلى إلحاق الضرر بها في الفضاء الإلكتروني". سوف يجري مناقشة هذه المواضيع ذات الأهمية خلال حلقة نقاشية خاصة في اليوم الأول لمنتدى الحكومة الإلكترونية في 30 مارس، ومن الجدير بالذكر أن شركة نوف إكسبو (NoufEXPO) الكويتية تنظم هذا الحدث تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

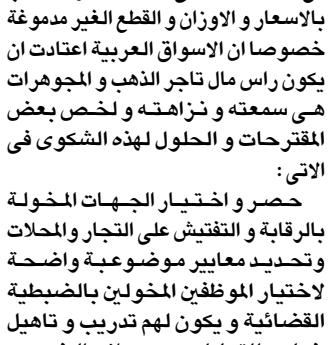

ليالي المنصوري

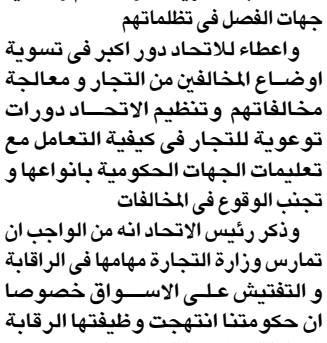

كيث ألكساندر

اعتماد نهج وطني منسق للدفاع ضد هذه التهديدات السيبرانية لتكون قادرة على الصمود في الفضاء الإلكتروني.

وأفاد الجنرال المتقاعد ألكساندر بهذه المناسبة، "إننا نواجه بداية سباق تسلح رقمي يستخدم فيه الخصوم هجمات الأمن السيبراني كأداة للتسبب بالضرر، بما في ذلك الدمار وجمع المعلومات الاستخبارية والابتزاز، مما يشكل في نهاية المطاف تهديداً اقتصادياً وجودياً للقطاعين العام والخاص. ومما يزيد من تعقيد هذه المشكلة أن المنظمات كثيراً ما يجب عليها أن تدافع عن نفسها، بموارد محدودة في كثير من الأحيان، ضد مجموعات الدول القومية الممولة تمويلاً جيداً التي تخطط